

Distr.: General
27 April 2004
Arabic
Original: French

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات حكومي، يشرفني أن أعرب لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن خالص تقدير الجمهورية للجهود الدؤوبة التي تبذلها البعثة لإعادة السلام إلى منطقة البحيرات الكبرى عموماً وإلى جمهورية الكونغو الديمقراطية خصوصاً.

وإن حكومي التي ترغب في استرعاء كامل انتباه مجلس الأمن إلى الوضع السائد في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وإلى الوضع عند الحدود مع رواندا، ممتنة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تأكيدها في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الجاري استمرار وجود جنود من قوات الدفاع الرواندية (حيش رواندا النظامي) داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا الأمر أكد مزاعم شتى، أصبحت الآن صحيحة، لسكان المقاطعات المجاورة لجمهورية رواندا ولمزاعم الحكومة بخصوص هذا الوجود المستمر الذي يشكل انتهاكا صارخا لجميع الاتفاقات والالتزامات بين حكومة بلدي وحكومة رواندا. وتنتهز حكومي هذه الفرصة أيضاً لكي تتوجه بالشكر إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لما تتوخاه من موضوعية في مراقبة الوضع بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

وتعرب حكومي عن ارتياحها إذ علمت من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أنه لم يثبت لديها ميدانيا حدوث حالات توغل قامت بها الجماعات المسلحة التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا انطلاقاً من الأراضي الكونغولية، في حين تعرب عما يساورها من قلق شديد إزاء المعلومات الواردة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تفيد بمشاهدة قوات الدفاع الرواندية في بلدة بوناغانا، داخل أراضي روتشورو، بمقاطعة كيفو الشمالية.



وتود حكومتي تذكير مجلس الأمن بأنها تتقيد بإعلان المبادئ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بشأن علاقات حسن الجوار الذي تم التوقيع عليه أثناء الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظم برعاية الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك. ووفقا للإعلان المذكور، تود حكومتي أن تؤكد لمجلس الأمن بأنها لا تعارض بأي شكل من الأشكال المشاورات الدائمة مع رواندا، وهي لذلك تعرب عن استعدادها لأن تواصل حتى النهاية عملية التطبيع، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، التي بوشرت بين بلدينا بغية إعادة الثقة وتبديد عدم الثقة والشكوك الراسخة الناجمة عن الحرب العدوانية الدامية التي خاضتها لسنوات طويلة بلدان مجاورة، ومنها رواندا.

إن حكومتي على قناعة راسخة بفضائل الحوار والمشاورات المستمرة والبحث عن حلول بالوسائل السياسية والدبلوماسية التي يجب أن تشكل الإطار الأمثل لحل أي خلاف قد ينشأ خلال عملية التطبيع بين بلدينا.

ومما زاد، من جهة أخرى، من مخاوف حكومتي حدة الخشية من حصول مأساة إنسانية قد تنشأ أيضا في المقاطعات الكونغولية التي لا تزال محتلة، علما أنها عانت في السابق مر الآلام ودفعت غالبا ثمن أنشطة إجرامية ارتكبتها جيوش الاحتلال النظامية والجماعات المسلحة التابعة لها، سواء من وقع منها أم لم يوقع على الاتفاق العالمي والشامل بشأن المرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وهذا ما يدعو حكومتي إلى الإعراب عن اعتراضها الشديد على تحديد الأنشطة التي تقوم بها قوات جيش رواندا النظامي في قلب الأراضي الكونغولية، الأمر الذي تحققت منه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذا الوجود يساهم في زيادة التوتر عند الحدود المشتركة ويهدد بتقويض التقدم الهش الذي أحرز باتجاه إحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

وتود حكومتي إبلاغ مجلس الأمن بأنها كانت قد عرضت على الأمين العام للأمم المتحدة مسألة تشكيل لجنة تحقيق في الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة. وهي تكرر طلبها هذا إلى مجلس الأمن في حال كانت الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بشؤون السلام والأمن الدوليين ما زالت ترى ذلك ضروريا، بغية تعزيز موقع كل من الحكومة وسكان الكونغو وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في ضوء ما تقدم، تطلب حكومتي عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن لكي:

١ - يطالب رواندا بالتقيد الصارم بجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

٢ - يتخذ بحق الحكومة الرواندية، التي تظهر مرة أخرى أنها العائق الوحيد أمام عودة السلام إلى منطقة البحيرات الكبرى، التدابير القسرية التي نصّ عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛

٣ - يسرّع عجلة تنفيذ القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ وتطبيقه، لا سيما الفقرات ١٠ إلى ١٣ منه؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام السهر على ترشيد الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى بغية توفير جميع الظروف الموضوعية التي تضمن نجاحه الكامل.

من جهة أخرى، نتمنى على مجلس الأمن أن يطلع على الرسالة المرفقة التي وجهتها الحكومة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى السفارات المعتمدة في كينشاسا.

ونرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أتوكي إيليكا

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

أود قبل كل شيء أن أتقدم إليكم بالشكر لاستجابتكم للدعوة التي وجهتها إليكم اليوم، والتي لم تكونوا، والحق يقال، مستعدين لها.

وإنه ليؤسفني مرة أخرى أن أشغلكم عن أداء مسؤولياتكم الكبيرة لأطلعكم، بوصفكم المراقبين الرئيسيين للعملية السياسية الجارية في بلدي وفي منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية، على الأحداث التي تعتبرها الحكومة المؤقتة ذات خطورة بالغة، وذلك فيما يتعلق بالتحديات التي يتعين عليها مواجهتها.

ففي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أبلغ قائد قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالالتزامات التي قدمها اللواء جيمس كاباريي، رئيس أركان الجيش الرواندي، والتي مفادها أن جماعات مسلحة تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا تسربت إلى داخل الأراضي الرواندية انطلاقاً من مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، أي في جيكوروغو في ٧ نيسان/أبريل، وغيسيبي في ٨ نيسان/أبريل وروهنغيسي في ٩ نيسان/أبريل.

وأثارت هذه الادعاءات اندهاش الحكومة الكونغولية، إذ أنها ظهرت بعد وقوع الأحداث بأيام عدة، علماً بأنه كان وفد رفيع المستوى من جمهورية الكونغو الديمقراطية موجوداً في كيغالي حتى يوم ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في إطار التظاهرات التي نُظمت بمناسبة ذكرى الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤، ومع ذلك لم تحطه السلطات الرواندية علماً إطلاقاً بالهجمات المذكورة.

وبناء على هذه الادعاءات، كان على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تكثف عمليات التحقق في المقاطعتين المذكورتين، غير أنها لم تؤكد حتى الآن صحة عمليات التسرب المذكورة.

بل على العكس من ذلك أُبلغت حكومة الكونغو في ٢٤ نيسان/أبريل، من خلال بلاغ صحفي صادر عن البعثة، بوجود كتائب تابعة لقوات الدفاع الرواندية في أراضي الكونغو وواجهتها القوات الكونغولية في ضواحي بلدة بوناغانا الواقعة على الحدود، في أراضي روتشورو بمقاطعة كيفو الشمالية، وأجبرتها على الانسحاب.

أولت الحكومة الانتقالية منذ نشأتها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مسألة تطبيع العلاقات مع الجيران أهمية كبيرة بوصفها إحدى أولوياتها، إلى جانب التحديات الأخرى الكبيرة مثل توحيد الأراضي الوطنية، وإنشاء قوات جيش وشرطة وطنية متكاملة ومنظمة، وتحييد الجماعات المسلحة، وغير ذلك كثير.

وأكدنا مرارا وتكرارا التزامنا بإنجاز عملية تطبيع العلاقات التي شرعنا فيها مع جيراننا، ولا سيما البلدان التي هي أطراف مباشرة في الأزمة الكونغولية، مثل رواندا وأوغندا.

وأقمنا الدليل مرارا وتكرارا أيضا على هذا الالتزام بالقضاء على الشعور بعدم الثقة والشك الناشئين من حالة الاستياء المتبادل التي دامت خمس سنوات، وذلك من أجل إقامة علاقات هادئة ومفيدة للطرفين.

وأذكر في هذا الصدد وجود وفد كونغولي كبير في كيغالي بمناسبة تسلم السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، مقاليد الحكم، وزيارة العمل التي قام بها نظيره الرواندي، السيد شارل موريجاندي، إلى كينشاسا، والزيارة التي قام بها السيد مومبوسا نيامويزي، وزير التعاون الإقليمي الكونغولي، إلى كيغالي، ثم الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى كيغالي وفد كونغولي كبير برئاسة سعادة السيد روبيروا، نائب رئيس الجمهورية المكلف بالشؤون السياسية والدفاعية والأمنية بمناسبة الذكرى العاشرة لجريمة الإبادة الجماعية في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

ولا يفوتني أن أذكر الاتصالات الهاتفية المتعددة التي قمت بها دائما مع السلطات الرواندية، كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

وأود أن أذكركم بأن بلدنا التزم، على هامش الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في نيويورك، إلى جانب رواندا وأوغندا وبقية البلدان المعنية، بإعلان مبادئ علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، القائم على مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة.

وتم تأكيد إعلان المبادئ هذا مجددا وتعزيزه خلال مؤتمر قمة بريتوريا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الذي التزم خلاله الطرفان بالعمل بصورة منسقة من أجل إقامة علاقات حسن جوار وتعاون سلمي بين البلدين.

وخلال مروري مؤخرا بكيغالي في الفترة من ٦ إلى ٨ نيسان/أبريل، اتفقت مع نظيري الرواندي أن يجتمع خبراء البلدين في أقرب وقت ممكن لإعداد جميع الملفات العالقة

لتقديمها إلى الاجتماع الوزاري المقبل. وتأتي في مقدمة هذه المسائل الأساليب العملية لتأمين حدودنا المشتركة بمساعدة المجتمع الدولي، ومن خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومؤخراً، رحبت الحكومة الكونغولية، بكثير من الأمل والارتياح، بعقد اجتماع وزاري ثلاثي في أول أيار/مايو في واشنطن، بالولايات المتحدة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا.

ومن شأن هذا الاجتماع أن يمثل لنا فرصة مؤاتية للتعجيل بعملية التطبيع الجارية، ولزيادة إشراك المجتمع الدولي في حل المشاكل القائمة في منطقتنا دون الإقليمية.

تلاحظون أنه في الوقت الذي تسير فيه حكومتنا بعزم على درب السلام واستعادة الثقة بين بلدان منطقتنا دون الإقليمية، وبين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بوجه خاص، نما إلى علمنا أن القوات الرواندية قد عادت إلى دخول أراضينا، وهو ما شهدت به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترى الحكومة الانتقالية أن وجود هذه القوات في شرق أراضي الكونغو يمثل انتهاكا صارخا من حكومة رواندا للالتزامات التي تعهد بها بلدانا طواعية.

ويمثل ذلك في نظرنا عملا بالغ الخطورة من شأنه أن يضعف عملية التطبيع الجارية بين بلدينا، وأن يقوض بقدر كبير ثقة الشعب الكونغولي في قدرة السلطات الرواندية على استعادة علاقات الثقة والتعايش السلمي التي كانت قائمة بين شعبينا ورغبتها في ذلك.

وبالنظر إلى ما تقدم ذكره، تعرب الحكومة الكونغولية عن احتجاجها الشديد على ما تعتبره انتهاكا صارخا من رواندا لسلامتها الإقليمية.

وقد أصدرت الحكومة الكونغولية تعليمات إلى ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة، إزاء هذا الأمر الذي يمثل تهديدا حقيقيا لسلامتها الإقليمية، بأن يطلب عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لينظر فيما يلي:

- ١ - مطالبة رواندا بسحب قواتها فورا وبدون شروط من أراضي الكونغو؛
- ٢ - مطالبة رواندا بالاحترام الصارم للالتزامات التي تعهدت بها طواعية، بدءا بإعلان المبادئ المبرم في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة وقرارات مؤتمر قمة بريتوريا المعقود، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛

- ٣ - مطالبة رواندا بالاحترام الصارم لجميع القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- ٤ - اتخاذ التدابير القسرية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد الحكومة الرواندية؛
- ٥ - التعجيل بتنفيذ وتطبيق القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، ولا سيما الفقرات من ١٠ إلى ١٣ منه.
- ومع ذلك، تحرص الحكومة الكونغولية على الإشارة إلى أنها، رغم ما يبدو من رغبة السلطات الرواندية في تخريب جهود التطبيع الجارية، تظل على التزامها بتغليب صوت الحوار والتشاور في تسوية ما قد ينشأ من خلافات بين البلدين، في إطار ضمانات المجتمع الدولي.
- وشكرا.